مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

التحذير المبكر: كيف يمكن للعراق التكيف مع تغير المناخ

نسيبة يونس

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

التحذير المبكر: كيف يمكن للعراق التكيف مع تغير المناخ

نسيبة يونس *

المقدمة

وقعت سلسلة من الأحداث الدرامية في الأشهر الستة الماضية، أعادت معها حقيقة تغيُّر المناخ وأخطاره إلى ذهن الجمهور العراقي. اجتاحت البلاد تسع عواصف ترابية في مدة ثمانية أسابيع فقط، ممَّا أدَّى إلى إغلاق الدوائر الحكومية، والمطارات، وخنق النشاط الاقتصادي، ورقود آلاف الأشخاص في المستشفيات. كما استغلت خلايا تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) ضعف مدى الرؤية؛ بسبب العواصف لشنِّ هجمات على قوات الأمن العراقية.

فجَّرَ خبر جفاف بحيرة ساوة في محافظة المثنى –في بداية عام 2022– سيلاً من مشاعر الحزن والحنين إلى الماضي، إذ أعرب السكان المحليون والمعلقون عن أسفهم لتأثير ذلك على سبل العيش، وعلى هوية المحافظة. تلا ذلك مزيد من القصص المرعبة عن الانخفاض الحاد في منسوب المياه في بحيرة حمرين في محافظة ديالى، وعن زيادة نسب التلوث في بحيرة الرزازة في محافظة كربلاء.

انخفضت جودة المياه في البصرة –في عام 2018– كثيراً مع ارتفاع منسوب المياه في الخليج العربي متصاحباً مع انخفاض تدفق المياه من الأنهار المنبع، وتنخفض نسب الأمطار، ممَّا أدَّى إلى ارتفاع الملوحة في نهر شط العرب بالمدينة. نتيجة ذلك، رقد ما يقرب من (120) ألف شخص إلى المستشفيات، وأدَّى إلى انخراط آلاف المواطنين إلى الاحتجاجات الجماهيرية ضد السلطات الحكومية المحلية والاتحادية. ردَّت قوات الأمن والجماعات المسلحة المرتبطة بالكيانات السياسية بالعنف، فقتلت (31) شخصاً على الأقل، وجرحت مئات آخرين. وبسبب سوء تعامل الحكومة مع الأزمة إلى إجهاض محاولة رئيس الوزراء حيدر العبادي لتسنُّم ولاية ثانية، وأضر بشرعية مؤسسات الدولة، ومكَّن الجماعات المسلحة من شن حملة اغتيالات تستهدف الناشطين والمتظاهرين.

* المستشار الأول لمعهد السلام الأوربي.

أفضت هذه الأحداث مجتمعة أخيراً إلى زج قضية تغيُّر المناخ في النقاش السياسي في العراق، لكن قادة البلاد لم يتخذوا بعد إجراءات هادفة. هذا مع حقيقة أنَّ التوقعات على المدى المتوسط والطويل للعراق، وتأثيرات المناخ خطيرة للغاية. في عام 2019، صنف تقرير للأمم المتحدة العراق على أنَّه خامس دولة في العالم الأكثر فقراً على صعيد توافر المياه والغذاء، والتعرض لدرجات الحرارة القصوى. ترتفع درجات الحرارة في البلاد بمعدل أسرع بسبع مرات من المتوسط العالمي، في حين من المتوقَّع أن ينخفض معدل هطول الأمطار السنوي بنسبة (9%) بحلول عام 2050. وفي الوقت نفسه، تواجه الدولة معدل نمو سكاني يبلغ ضعف المتوسط العالمي، بنسبة (2.25%) في السنة؛ من المفترض أن يصل عدد سكان العراق إلى (50) مليوناً بحلول عام 2030 و (70) مليوناً بحلول عام 2050.

تتسبب هذه الدوافع الديناميكية بهجرة كبيرة من الريف إلى الحضر، ممَّا يثقل كاهل الخدمات العامة، ويقلِّل فرص العمل المحدودة في المناطق الحضرية، ممَّا يؤدِّي إلى اضطرابات اجتماعية، ويذكي روح المنافسة، والصراع بين المحافظات وبين القبائل. في بعض الحالات، تمكنت الجماعات المتطرفة من الفوز بموطئ قدم في المناطق الريفية الفقيرة. إنَّ الحكم غير المؤهل في العراق والقطاع الخاص الضعيف، وما يترتب على ذلك من نقص في الاستثمار الأجنبي المباشر، يعوق البلد عن اتخاذ مزيد من الإجراءات المتضافرة؛ لمعالجة أسباب تغيُّر المناخ وآثاره. كما أنَّ إدارتها الداخلية تتسبب بهدر إدارة المياه، ممَّا يضعها في موقع لا يمكن مقارنته بموقع بلدي المنبع تركيا وإيران، اللتين تبنيان سدوداً تؤدي إلى تفاقم أزمة العراق.

إنَّ العراق بحاجة ماسة إلى إقرار أجندة سياسات عملية مناخية فعالة وتخصيص تمويل مالي كبير لها. يمكن للأوروبيين تقديم دعمهم بطرائق عديدة، بالتأكيد من الناحية الفنية، ولكن عن طريق إقناع القادة السياسيين في العراق بفوائد مثل هذه الأجندة، ليس فقط لمعالجة تأثيرات المناخ المتغير، ولكن لتحسين الحوكمة الداخلية وتنويع اقتصاد البلد.

سياسات واقتصاديات تغيُّر المناخ في العراق

سياسة

يمرُّ العراق –في الوقت الحالي– بفترة عجز سياسي، فبعد تسعة شهور من الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول 2021، لم تُشكَّل حكومة جديدة بعد. في الآونة الأخيرة، عصفت الاضطرابات بالمشهد السياسي حينما استقال أعضاء التيار الصدري –الكتلة الأكثر مقاعداً في الانتخابات– من البرلمان بصورة جماعية. مع إفادة العراق من عائدات غير متوقعة في مدة ارتفاع أسعار النفط، إلا أنَّ الدولة قد تكون غير قادرة قانونياً على تمرير ميزانية جديدة لتوزيع الأموال، سواءً لمعالجة تغيُّر المناخ أم غيرها من القضايا التي تتطلب استثماراً والتزاماً على المدى الطويل، لغاية تشكيل حكومة جديدة.

حتى حينما تتولى حكومة جديدة مهامها في نهاية المطاف، فليس من الواضح على الإطلاق أنَّ العمل المناخي سيحصل على الدعم، والتمويل رفيع المستوى الذي يتطلبه. المنافسة السياسية على أشدها، لا سيَّما بين الأحزاب الشيعية المسلحة التي تحكم بعض المناطق الأكثر تضرراً من تغيُّر المناخ، إذ تعطي هذه الأحزاب الأولوية لقضايا أخرى. خلف هذه الفوضى السياسية، يكمن فهمٌ فقير عن قضية تغيُّر المناخ بين النخبة الحاكمة في البلاد.

تعرض بعض الأصوات البارزة قضية الاستثمار في المناخ، من ضمنها شخصيات تتسيد المشهد السياسي العراقي. بمبادرة من الرئيس برهم صالح، تبنت الحكومة الفيدرالية في تشرين الثاني 2021 مشروع إحياء بلاد ما بين النهرين. يرسم هذا المشروع لأول مرة خطة طموحة لمعالجة الآثار بالغة الأهمية الناتجة عن غير المناخ في البلاد. الرئيس صالح هو مدافع متحمس عن التكيُّف مع تغيُّر المناخ. في مقابلة مع المؤلفة، قال: «حجم المشكلة [تغيُّر المناخ] خطير للغاية بوصفه محركاً للصراع، وعدم الاستقرار لدرجة أنَّها أصبحت شيئاً فشيئاً قضية يرى فيها السياسيون العراقيون قضية تستحق الحديث عنها».

وتشمل مقترحاته مبادرة إدارة المياه وبرنامج إعادة التشجير، وخطط لاستثمار الطاقة الخضراء. مع أنَّ الرئيس نجح في إقناع مجلس الوزراء بتبني مشروع إنعاش بلاد ما بين النهرين بوصفه إطاراً للسياسات، لتمويله وتشغيله، لكن يجب أن يكون القادة السياسيون في العراق على استعداد لاستثمار الأموال في هذه المبادرات طويلة الأجل. في حين أنَّهم في وضع حرج بسبب عدم قدرتهم

على تمرير الميزانية، فإنَّ معظم صناع القرار العراقيين يفضلون مع ذلك مواصلة إرضاء الجماهير بفرص عمل قصيرة المدى، مثل فرص العمل الحكومية في القطاع العام.

كما أصدر وزير المالية، علي علاوي، ورقة بيضاء للإصلاح الاقتصادي يسعى إلى وضع الاقتصاد العراقي على أسس مستديمة، وتحرير الأموال العامة للاستثمار في الاستجابة لتغيُّر المناخ. بهذه الطريقة، يمكن للقادة الأفراد إحداث تأثير عن طريق زيادة الوعي بالقضية بين النخبة السياسية.

مع التوقعات المتشائمة، فإنَّ مشروع إحياء بلاد ما بين النهرين ومبادرات مثل مبادرة علاوي تظهر أنَّ تغيُّر المناخ يحظى أخيراً ببعض الاهتمام على أعلى مستوى في السياسة العراقية. متى ما تمكنت المؤسسة السياسية في العراق من الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة، سيكون من الضروري لها إيلاء الأولوية لتمويل المبادرات الطموحة وتنفيذها لمعالجة تأثير تغيُّر المناخ.

المواقف العامة

مع صعوبة التأكُّد من حجم الإدراك بقضية تغيُّر المناخ، إلا أنَّ الجمهور العراقي متنبه لتأثيراته. يتزايد القلق عند البدو الرحل الذين يعانون من قلة هطول الأمطار، وعند الصيادين المعتمدين على البحيرات المتقلصة. لقد أوضحت شرائح واسعة من الجمهور وجود صلة بين تغيُّر المناخ وصراعاتهم اليومية. غالباً ما تؤدي قضايا مثل ندرة المياه إلى الاحتجاجات، كما يعتقد الجمهور أنَّ الحكومات والسلطات المحلية المتعاقبة قد أساءت إدارة البيئة، وفشلت في الاستجابة لأزمة المناخ.

من المرجَّح أن يتزايد بروز قضية تغيُّر المناخ. في أعقاب الحرب على داعش مباشرة، احتلت قضايا مثل الفساد والتعليم والاقتصاد وإعادة الإعمار مرتبة أعلى من البيئة بوصفها من أهم الاهتمامات المحلية. ولكن، مع انحسار الصراع في الماضي وأصبح الضرر الذي أحدثه تغيُّر المناخ أكثر وضوحاً، ازداد التركيز العام على البيئة. في العواصف الترابية التي خيمت بغبارها على العراق في النصف الأول من عام 2022، امتلأت وسائل التواصل الاجتماعي بالمشاركات التي تُشير إلى تغيُّر المناخ بعدِّه السبب. وهناك بعدٌ ديموغرافي لهذا الأمر، إذ يدرك الشباب العراقي هذا الموضوع جيداً. وجد مسحٌ أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنَّ (67%) من الأطفال دون سن (18) عاماً في العراق يعتقدون أنَّ هناك «حالة طوارئ مناخية».

الاقتصاد وتقنية إزالة الكربون

إذا تقاربت وجهة نظر الرأي العام والنخبة بشأن خطة عمل مناخي أقوى، فإنَّ التقدُّم الحقيقي في العراق سيتطلب استثماراً أجنبياً مباشراً في الطاقة الخضراء. ولكن ما لم تتخذ النخبة السياسية في البلاد الخطوات اللازمة لتحويل العراق إلى بيئة جاذبة للاستثمار (وهو ما رفضوا القيام به مراراً وتكراراً) وإلى أن تقوم بذلك، فإنَّ الحكومة الفيدرالية (والحكومات المحلية) ستفتقر إلى الموارد الكافية للاستثمار في الحفاظ على المياه، وإعاقة التصحُّر وصده، وتحسين أمن الطاقة عن طيق تطوير إمكانات الطاقة المتجددة الكبيرة في العراق.

يمكن للإصلاح الاقتصادي أن يساعد في ذلك، وهو ضروري على أي حال. طوال العقد الماضي، شكلت عائدات النفط أكثر من (99%) من الصادرات العراقية و (85%) من ميزانية الحكومة، وقد أشار علاوي إلى أنَّه إذا وصل العالم إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، فإنَّ صافي الإيرادات للدول المنتجة للنفط سينهار بنسبة (75%). من المرجَّح أن تبرز فرص كبيرة في حال الابتعاد عن النفط –الذي يهيمن على الاقتصاد–، ولكنَّه لا يحتضن سوى (1%) من إجمالي العمالة في البلاد. في المقابل، قد يوفر الانتقال إلى الطاقة الخضراء مزيداً من فرص العمل.

مع ذلك، فإنَّ الطبيعة غير المتنوعة التي تغلب على الاقتصاد العراق تجعله عرضة للتحول العالمي نحو تقنية إزالة الكربون. يمكن أن يكون للاتفاق الأخضر الأوروبي للاتحاد الأوروبي، من بين دوافع أخرى لإزالة الكربون، تبعات جيوسياسية خطيرة على الاقتصادات التي تعتمد على صادرات الهيدروكربونات. العراق هو أحد الموقعين على اتفاقية باريس للحد من الانبعاثات العالمية، مع تعهُّده بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة متواضعة تقدَّر بـ(1%) بحلول عام 2035، وهناك هدف إضافي بنسبة (13%) مشروط بالدعم الدولي. جادل وزير المالية العراقي بأنَّ هذا الدعم سيكون حيوياً لضمان ألَّا يكون للانتقال العالمي لإزالة الكربون أي آثار سلبية على العراق، أو على أمن المنطقة واستقرارها. كما حذَّر المسؤولون العراقيون الدول المتقدمة والدول التي لا تعتمد على الهيدروكربونات من الضغط؛ لانتقالٍ سريعٍ للغاية.

ما يزال هناك كثير الذي يتعين فعله لتأمين الاستثمار؛ لتنويع الاقتصاد. وسيكون مفتاح ذلك هو معالجة أوجه القصور العميقة في الحكم في العراق، بما في ذلك الحد من الفساد. من شأن هذه الخطوات أن تساعد الدولة أيضاً على كسب الاستثمار؛ للتكيُّف مع المناخ، وتدابير التخفيف من آثاره، والتي من شأنها توفير فرص العمل والتخفيف من الضغط الاجتماعي.

عجز الحكم العراقي والقدرة على الاستجابة لتغيُّر المناخ

الحكم

يفتقر العراق إلى ثقافة سياسية قادرة على الاستجابة للصعوبات التي يفرضها تغيُّر المناخ أو على وضع خطة للتحول الاقتصادي كما لوحظ في أعلاه. ولكن مثل هذه المشكلات برزت جزئياً على الأقل؛ لضعف الحكم الحالي في العراق، وعدم القدرة على تحويل السياسة إلى أفعال من حيث الخدمات، أو التنظيم، أو البنية التحتية.

يعني ارتفاع أسعار النفط أنَّ العراق قادر على الاستثمار في التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره. ومع ذلك، حتى لو خصصت حكومة عراقية مستقبلية موازنة جادة من أجل هذه القضية، فإنَّها ستحتاج أيضاً إلى معالجة عديد من مكامن الضعف في الحكم، والتي تمنعها من تخفيف بعض جوانب تغيُّر المناخ التي يمكن أن تكون في نطاق سيطرتها، إذا كانت لتتوافق مع سياستها، ومواردها، وهياكل إدارتها، وتنفيذها.

إنَّ مكامن الضعف هذه موجودة على المستويين المحلي والوطني. على سبيل المثال، نشأت توترات كبيرة بين حين وآخر بين المؤسسات الحاكمة حول تقاسم المياه، نحو: ما كان بين محافظتي ميسان والكوت، وبين محافظات المثنى، والقادسية، وذي قار. ويشكو مسؤولون من محافظات جنوبية مثل: ميسان، والمثنى من أنَّ محافظات الشمال تستهلك أكثر من حصتها من المياه ممَّا يؤثر عليها في اتجاه مجرى النهر. في آذار 2017، أرسل محافظ المثنى فالح الزيادي الجرافات وقوات الأمن؛ لإزالة حواجز المياه في حي الحمزة في القادسية، مخاطراً بوقوع اشتباك مسلح. وأشار محافظ ذي قار السابق، يحيى الناصري، إلى أنَّ «المحافظات تعمل بقرارات فردية [على المياه]، ممَّا ينذر بكارثة».

على المستوى الوطني، وزارة الزراعة هي المسؤولة عن الري وليس وزارة الموارد المائية، ممَّا يؤدِّي إلى عدم الوضوح في وضع السياسات المتعلقة بالمحافظة على المياه وتنفيذها، وتحديث تقنيات الري. هذا أمرٌ في غاية الأهمية؛ لأنَّ العراق يستخدم حالياً أساليب ري تهدر كثيراً من المياه. من الضروري أن يحافظ العراق على المياه عن طريق تحديث أنظمة الري، وهي مهمة تقدر وزارة الموارد المائية أنَّها ستكلف البلاد ما بين (70–50) مليار دولار على مدى السنوات (13) المقبلة. للقيام بذلك، سيكون على الحكومة الوطنية أن تنتهج نهجاً موحَّد الجهود بالتعاون مع السلطات الإقليمية

المخوَّلة؛ لمساعدة المزارعين المحليين في جميع أنحاء البلاد على الانتقال بسرعة إلى الأساليب منخفضة التقنية التي تقلِّل من استخدام المياه.

التأثيرات الاجتماعية

ندرة المياه في المناطق الريفية (التي تفاقمت بسبب سوء إدارة المياه في العراق) لها تأثيرات متعددة. يمكن أن يؤدي إلى التصحر، إذ تصبح الأرض الخصبة قاحلة. وهذا يهدِّد ما نسبته (92%)، وهي نسبة مرعبة، من الأراضي الزراعية في البلاد، ومن المقدَّر أن يؤدِّي التصحُّر إلى تدفقات هائلة من الهجرة المحلية، وربَّما الدولية، في المستقبل. الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر مدفوعة في المقام الأول بانهيار فرص العمل الريفية، والذي يحدث حينما لا توجد مياه كافية لزراعة الأراضي الزراعية. يعتق البنك الدولي، آخذاً الأرقام بعين الاعتبار، أنَّ انخفاضاً بنسبة (20%) في إمدادات المياه في العراق يمكن أن يخفِّض الطلب على العمالة الزراعية بنسبة (11.8%)، ويقلِّل الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بمقدار (6.6) مليار دولار، أو حوالي (4%).

ويؤثِّر ذلك على الأمن الغذائي: ندرة المياه والجفاف يتسببان في مزيدٍ من حالات إخفاق المحاصيل المتكررة؛ في عام 2021، أفاد (37%) من المزارعين بإخفاق محصول القمح، و (30%) أفادوا بإخفاق محصول الشعير. كما أنَّ للجفاف تأثيراً شديداً على المزارعين الرعويين، إذ أدَّى إخفاق المحاصيل إلى ارتفاع أسعار علف الماشية، وندرة المياه ممَّا أدَّى إلى انتشار الأمراض المنقولة بالمياه التي تضر بالثروة الحيوانية. المزارعون الصغار والمجتمعات البدوية هم الأقل قدرة على امتصاص الصدمات التي تصيب دخولهم بسبب الجفاف، ومن ثَمَّ فهم الأكثر تضرراً.

ترفع هذه الصعوبات البيئية مستويات الإجهاد الاجتماعي وتضع الدولة التي تعاني من العجز سلفاً تحت الضغط. تساهم هذه الصعوبات في الاضطرابات في المناطق الريفية النازحة، وتثير المطالب لتقديم الخدمات في المناطق الحضرية، وتصعِّد من الغضب المحلي تجاه النخب الحاكمة. يؤدِّي النمو في توافر العمال اليوميون الذين لم يعد بإمكانهم العثور على عمل في الزراعة إلى زيادة المنافسة على العمل في قطاعات أخرى، مثل البناء في المناطق الحضرية. وتسبب هذه المنافسة بدورها توتراً بين النازحين والمجتمعات المضيفة في عدد من المحافظات بما في ذلك كربلاء، وصلاح الدين، وديالى.

أدَّت التوترات –في بعض المناطق– إلى نزاع مسلح، كما هو الحال في أجزاء من ذي قار، وميسان حول شط العرب في الجنوب، وحيث اندلع العنف حينما رعى نازحون قطعانهم من الجاموس على أرض لا يملكون أي حقوق عليها. من المرجَّح أن تزداد النزاعات المحلية التي تدفعها التوترات بين النازحين والمجتمعات المضيفة مع تصاعد تدفقات الهجرة، مع استمرار النمو السكاني بلا هوادة، وفي حين تكافح السلطات العراقية لتوفير الخدمات الأساسية المطلوبة لمساعدة سكانها الحضريين المتزايدين. تشتد المنافسة على المساكن الحضرية المحدودة؛ بسبب تدفقات الهجرة المحلية، ممَّا يعزِّز نمو الأحياء الفقيرة في المدن المتضررة. وفي الوقت نفسه، غالباً ما يكون هؤلاء المهاجرون؛ بسبب المناخ مهمشين وفقراء، ويميلون إلى التركيز في أجزاء من المدينة فقيرة، وغير آمنة ولديها أقل الخدمات.

مثل هذه التغييرات تجعل العراق تحت سطوة الاتجاهات والأحداث العالمية: إذ يستورد العراق نصف إمداداته الغذائية من الخارج، وقد ساهمت الحرب في أوكرانيا في ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ووَفْق برنامج الغذاء العالمي، هناك (2.4) مليون عراقي في حاجة ماسة للغذاء والمساعدات المعيشية. هذا وقد ارتفعت أسعار بعض المواد الغذائية في العراق بنسبة (20%)، رفعت بغداد من قدر المبلغ الذي تدفعه للمزارعين العراقيين، وقدمت منحاً لبعض العائلات ذات الدخل المنخفض لحمايتهم من الآثار المحتملة، على أنَّ هذا الحل ليس حلاً مستداماً. اقترح عزام علوش، خبير المناخ ومستشار رئيس العراق، على المؤلفة أن تحوِّل الحكومة العراقية الدعم الذي تقدِّمه بالفعل للقطاع الزراعي بعيداً عن شراء المنتجات بأسعار ثابتة (مرتفعة للغاية)، وإعادة توجيهها لتحفيز المزارعين على التكيف مع تقنيات الري الخاصة بهم. سيكون هذا بِلا شك تحدياً سياسياً في حدِّ نفسه. ولكن، إذا وُضِعَ في سياق جديد تتخذ الحكومة بموجبه خطوات أقوى للحفاظ على المياه في العراق، وأخذ الشعب العراقي في هذه الرحلة معه، فإنَّ هناك احتمالات سياسية جديدة ستُعرض على الساحة.

على نطاق أوسع، يؤدِّي فشل الحكم في العراق في جميع أنحاء البلاد إلى إثارة موجات مستمرة من الاحتجاجات الشعبية. وقدِ استمرت هذه التحديات حيث شجب المواطنون فشل الدولة في الاستجابة بصورة مناسبة لمجموعة من التحديات، والتي يتفاقم كثير منها؛ بسبب تأثيرات تغيُّر المناخ.

على سبيل المثال، بدءاً من تشرين الأول 2019 فصاعداً، اندلعت ما أصبح يُعرف باسم احتجاجات تشرين؛ بسبب مجموعة من المظالم بما في ذلك شحة فرص العمل للشباب العراقي –والتي تفاقمت بفقدان سبل العيش الريفية بسبب تدهور قطاع الزراعة بسبب ندرة المياه–. اشتدَّ هذا التحدِّي حينما ردَّت الجهات الحكومية وغير الحكومية على الاحتجاجات بعنف مروِّع، ممَّا أسفر عن مقتل أكثر من (600) متظاهر، وإصابة أكثر من (20.000) شخص. أضر هذا الرد بشدة بمصداقية الحكومة العراقية، وأدَّى إلى استقالة رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، والدخول في حكومة تصريف أعمال جديدة.

بهذه الكيفية، فإنَّ كلَّ موجة من الاحتجاجات والعنف تقوِّض شرعية الحكومة العراقية –وتزيد من خيبة أمل المواطنين العراقيين من السياسة–. ظهرت هذه الهوة المتسعة بين النخبة السياسية والمواطنين العراقيين ظهوراً واضحاً في الإقبال المنخفض على التصويت في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول 2021.

إلى جانب احتجاجات تشرين، التي اجتاحت وسط العراق وجنوبه، تندلع احتجاجات محلية بانتظام استجابةً للتحديات المحددة الناجمة عن تغيُّر المناخ. على سبيل المثال، في آذار 2022، خرجت مظاهرة في منطقة السلام بمحافظة ميسان احتجاجاً على شحة المياه وتلوّثه في نهر البتيرة، ممَّا أدَّى إلى تفشّي التيفوئيد، والجرب، وأمراض جلدية أخرى بين سكان المنطقة. استمرت الاحتجاجات المتكررة في محافظة ذي قار، إذ أغلق المتظاهرون الطرق الرئيسة للتعبير عن غضبهم من نقص الخدمات بما في ذلك عدم كفاية توفير المياه. وشهد إقليم كردستان تظاهرات نادراً ما تحظى بتغطية صحفية، مثل احتجاجات السليمانية في حزيران 2021 عقب انتشار الأمراض المنقولة بالمياه.

فضلاً عن ذلك، فشلت الدولة بانتظام في ضمان توفير الكهرباء لمجموعة متنوعة من الاحتياجات، بما في ذلك تكييف الهواء في درجات حرارة الصيف الحارقة التي تصل إلى (50) درجة مئوية. دفع انقطاع التيار الكهربائي في جنوب العراق في عام 2021 سكان العمارة في محافظة ميسان إلى إظهار غضبهم عن طريق إشعال النار في الإطارات أمام إدارة صيانة الكهرباء. وانتشرت هذه الاحتجاجات في محافظات عديدة، وأجبرت وزير الكهرباء ماجد حنتوش على الاستقالة.

يمكن توقع مزيد من الاضطرابات المدنية التي ابتليت بها البلاد مع استمرار نمو السكان في المناطق الحضرية الكثيفة، وارتفاع درجات الحرارة، وفشل خدمات الدولة. ستكون هذه التحديات أقل حدة إذا كانت الحكومة قادرة، في المقام الأول، على تنفيذ تدابير التكيف التي تخفف من الإجهاد الاجتماعي؛ وثانياً، إذا كانت الحكومة سترسم مساراً نحو تحويل العراق من بلد معزول إلى بلد رائد في تبني اقتصاد جديد منزوع الكربون، ويخلق وظائف خضراء، ويحسِّن الأمن الغذائي للعراق.

الأمن

إنَّ التأثير المشترك للحرمان الناجم عن تغيُّر المناخ فيما يتعلَّق بالمياه والغذاء والوظائف والخدمات –مع ضعف الحكومة أو غيابها في أجزاء كثيرة من البلاد– جعل بعض المجتمعات الريفية في العراق عرضة أمام خطر الالتحاق بركب الجماعات المسلحة التي توفر إمكانية الحصول على هذه الأشياء. على سبيل المثال، أنهت موجات الجفاف المنتشرة في محافظتي الأنبار ونينوى عامي 2006 و2007 آلاف الوظائف الريفية، وساهمت في نجاح جهود القاعدة في العراق لتجنيد الشباب الساخطين من أجل نصرة قضيتها.

كانت شحة المياه أيضاً سبباً في صعود داعش. استجابت داعش في عزواتها المبكرة لأحداث الطقس القاسية عن طريق تقديم الدعم للمجتمعات الريفية المحرومة. وشمل ذلك توزيع المواد الغذائية في مدة الجفاف في عام 2010 وتوزيع النقود في أعقاب العواصف الترابية التي دمرت حقول الباذنجان بالقرب من كركوك في عام 2012. ولهذا السبب، كان المزارعون من بين أبرز الداعمين الأوائل لداعش. نهضت ندرة المياه أيضاً بدور في الرواية الطائفية لداعش، إذ شجَّعتِ الجماعة المجتمعات المتعثرة، والمعرضة للمياه في المناطق السنية على الاعتقاد بأنَّها تعرَّضت للإهمال من قبل حكومة يُفترض أن يهيمن عليها الشيعة. على سبيل المثال، في محافظة صلاح الدين، كانت حملة التجنيد لداعش أكثر نجاحاً في الأقضية الفرعية، مثل الثرثار، التي كانت تعاني من شحة المياه أكثر من المناطق التي كان حصتها المائية أكبر.

لقد أدركت الحكومة العراقية الدور الذي ينهض به تغيُّر المناخ في صعود معدلات التجنيد للمنظمات المتطرفة. في نيسان 2021، قال وزير الدفاع جمعة عناد، إنَّ تأثير أزمة المناخ على نزوح الناس وتدمير الأراضي الزراعية، وارتفاع معدلات البطالة تدفع الشباب «نحو الجريمة والإرهاب»،

ممَّا يترك أولئك الذين يفتقرون إلى الفرص الاقتصادية، وسبل العيش فريسة مستاسغة لداعش». لكن الحكومة فشلت حتى الآن في اتخاذ إجراءات ملموسة لمنع استمرار ذلك.

يؤثر النزوح الناجم عن المناخ أيضاً على المحافظات العراقية التي حُرِّرت من قبضة داعش، مثل نينوى وكركوك، ويقوض جهود الإنعاش في تلك المناطق. نزح بالفعل (1.2) مليون مدني عراقي إلى مدن عراقية أخرى؛ بسبب الصراع مع داعش، وقد يعني تأثير تغيُّر المناخ أنَّهم يظلون نازحين أو يجبرهم على الانتقال لمحافظاتهم مرة أخرى. ابتداءً من كانون الأول 2021، تُظهر السجلات أنَّ (300) عائلة (حوالي 1800 فرد) عادت إلى نينوى بعد النزوح أثناء النزاع مع داعش قد نزحت مجدداً بسبب الجفاف. كانت معظم هذه العائلات من المناطق الريفية الجنوبية في المحافظة، ولم تتمكن من توفير الغذاء لمواشيها؛ بسبب قلة هطول الأمطار.

يؤدي تأثير تغير المناخ أيضاً إلى الانخراط في الجماعات السياسية المسلحة، ممَّا يؤدِّي إلى زعزعة استقرار الحكم وتقويض سيطرة الدولة. في البصرة، على سبيل المثال، يعود الانخراط في الجماعات المسلحة جزئياً إلى تدهور الوضع البيئي حول شط العرب، مع الآثار المألوفة للبطالة والتهجير وانهيار الحياة الريفية. تنخرط بعض هذه الجماعات المسلحة في أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك تهريب المخدرات وفي أعمال عنف سياسي. يقوِّض انخراط الشباب في صفوف الجماعات المسلحة قدرةَ الحكومة العراقية على إدارة النزاعات المحلية وتقديم الخدمات.

أخيراً، يساهم التنافس على المياه في المناطق الريفية في اندلا ع الصراع المسلح بين الجماعات العشائرية. تحدث مثل هذه النزاعات العشائرية المتعلقة بالمياه في الغالب في المناطق الريفية في الجنوب العراقي. مع وجود دوافع متعددة لإشعال صراع عشائري، لكن الخلافات حول الحصول على المياه هي من بين الأسباب الأكثر شيوعاً لاندلا ع العنف. حولت العشائر البارزة في بعض الحالات المياه إلى أراضيها الزراعية ممَّا تسبَّب في خلق توترات مع العشائر التي لا تملك مياهاً كافية لسد احتياجاتها الخاصة. ووَفْق ما ورد، أدَّت الحوادث المتعلقة بالمياه في شمال البصرة إلى نزاعات عشائرية استمرت لعقود، وأسفرت عن مقتل وإصابة عشرات الأشخاص، إذ قالت شخصيات محلية إنَّ ندرة المياه تسبِّب حوالي (10%) من جميع النزاعات العشائرية المستمرة. وتتزايد حوادث العنف العشائري: تضاعف عددها بين عامي 2019 و2020، ثم ارتفع مرة أخرى في عام 2021. أكثر من نصف الحوادث في عام 2021 وقعت في ثلاث محافظات عراقية تعاني من نقص المياه: البصرة وذي قار وميسان. في بعض الحالات، تؤدِّي النزاعات العشائرية إلى نزوح السكان. بين

كانون الأول 2021 وآذار 2022، في مديرية الحي بمحافظة واسط، نزحت (25) عائلة؛ بسبب الخلافات العشائرية التي تندلع حول قضية المياه.

في معظم الحالات، كانت الحكومة غير مستعدة، أو غير قادرة على التدخل، وفي بعض الأحيان تستخدم الجماعات العشارية العنف مباشرة ضد السلطات الحكومية بشأن قضايا المياه. على سبيل المثال، في الموصل، وردت تقارير عن قيام القرى بتسليح نفسها ومنع السلطات من حفر الآبار للقرى المجاورة خوفاً من أن يؤدِّي ذلك إلى تقليل إمدادات المياه. في كانون الأول 2021، احتجاجاً على نقص المياه، أطلق رجال عشائر الشويلات بالقرب من حقل الغراف النفطي في ذي قار صاروخاً وأطلقوا رشاشاً ثقيلاً على دورية للشرطة بالقرب من قناة ري في منطقة الرفاعي. مع حصول المجموعات العشائرية على أسلحة ثقيلة، فإنَّها تشكِّل تحدياً خطيراً بصورة متزايدة لسلطات الشرطة المحلية.

موقف العراق الإقليمي من المسائل المناخية

المنطقة التي يوجد فيها العراق معروفة من الناحية الهيدرولوجية بحوض دجلة والفرات. وهي معرَّضة بصورة خاصة لشحة المياه، وتُظهر صور الأقمار الصناعية أنَّ المياه الجوفية في الحوض تتناقص بوتيرة أسرع من أي حوض آخر على مستوى العالم تقريباً. يصعب التأكد من مستويات الانخفاض الدقيقة؛ بسبب تقلُّب المناخ والجفاف وتغير مستويات المياه والبناء على المجاري المائية –لكن الاتجاه واضح–. تُشير التقديرات إلى أنَّ تدفُّق المياه في نهري دجلة والفرات يمكن أن يتقلص بنسبة (30%) و (60%) على التوالي بحلول نهاية القرن. وسيستمر ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار في تكثيف هذا الأمر لجميع دول الحوض، ولكن بوصفه البلد المصب، فإنَّ العراق معرض خصوصاً للتغييرات التي تنفذها دول المنبع. وتؤكد هذه الدول، وخصوصاً تركيا وإيران أنَّ العراق سيحصل على نصيبه العادل من المياه، ولكنَّه يسيء إدارتها. في غضون ذلك، يستمر الطلب على المياه في النمو في العراق مع زيادة عدد سكانه.

تتفاقم أزمة شحة المياه في العراق؛ بسبب أنشطة الدول المجاورة، بما في ذلك تطوير البنية التحتية وبناء السدود وتحويل مجرى الروافد في تركيا وإيران. كما أنَّ انخفاض تدفقات المياه من هذه البلدان يقلِّل من الوصول إلى المياه في العراق، ويؤثِّر سلباً على علاقات بغداد معهم. هدَّد نائب رئيس البرلمان حاكم الزاملي مؤخراً بمقاطعة البضائع التركية والإيرانية وقطع العلاقات الاقتصادية مع

البلدين؛ بسبب انخفاض تدفُّق المياه. مع أنَّ مثل هذا الإجراء الجذري قد لا يحدث حقاً، إلا أنَّ البيان يوضِّح قدرة القضية على أنَّها تمثِّل صرخة توحد السياسيين الشعبويين وتعقد العلاقات عبر الحدود.

تركيا

يجعل الحجم الهائل للمياه في العراق التي تنبع من تركيا دولةً ذات دور مهم في قضية تقاسم المياه. حوالي (90%) من تدفق مياه نهر الفرات و (40%) من تدفق مياه نهر دجلة يأتي من تركيا، في حين أنَّ الروافد الأخرى التي تنضم إلى الأخير في اتجاه مجرى النهر تأتي أيضاً من تركيا. أجبر تغير المناخ تركيا على الحفاظ على حصة متزايدة من المياه، ممَّا أدَّى منذ تسعينيات القرن الماضي إلى شروع أنقرة بتنفيذ مشاريع بنية تحتية واسعة النطاق على مجاريها المائية. ويشمل ذلك مشروع الأناضول المثير للجدل في جنوب شرق البلاد، والذي أدَّى إلى بناء (22) سداً على نهري دجلة والفرات.

منذ ستينيات القرن الماضي، أجرى العراق وتركيا سلسلة من الحوارات حول تقاسم المياه. ومع ذلك، لم ينجح أي منهم في التوصل إلى اتفاق يطمئن مخاوف بغداد بشأن إمدادات المياه من تركيا. تمثِّل مذكرة التفاهم التي صُدِّق عليها مؤخراً بين العراق وتركيا والتي تلتزم بالتدفق الصحي للمياه إلى العراق رمزاً للتحدي: فهي تنص على أنَّ أنقرة ستسمح بالتدفق العادل للمياه، ولكنَّها لا تحدِّد المستوى الدقيق. في غضون ذلك، يسير بناء البنية التحتية في تركيا بوتيرة متسارعة. في تشرين الثاني من عام 2021، بعد يومين فقط من افتتاح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان سد إليسو الضخم على نهر دجلة، حذرت وزارة الموارد المائية العراقية من أنَّ أنقرة تخطِّط بالفعل لبناء سد جديد آخر على النهر نفسه.

تعزَّزت التوترات بين تركيا والعراق بشأن تقاسم المياه ممَّا من شأنه تعقيد التوترات الأخرى بين البلدين، لا سيَّما حول وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. كانت الجماعة تقود عصياناً ضد الدولة التركية منذ عقود عديدة، وتعدُّها أنقرة أكبر تهديداً لها. لمحاربة المجموعة، أنشأت تركيا عديداً من القواعد العسكرية في العراق، وتقوم بانتظام بعمليات ضد حزب العمال الكردستاني داخل العراق، وآخرها عملية (Claw-Lock). شنَّت تركيا غارات جوية في كردستان ومحافظة نينوى الضعيفة المتنازع عليها. مثل هذه العمليات تتحدَّى السيادة العراقية وتضعف حكم بغداد،

وتتولى الحكومة والأمن والقدرة السياسية والاهتمام الذي يمكن أن يركّز بخلاف ذلك على قضايا مثل تغيُّر المناخ.

تفاقِمُ قضية المياه صراع تركيا مع حزب العمال الكردستاني. وصفت وسائل الإعلام الموالية للحكومة في تركيا صراحةً البنية التحتية الجديدة مثل سد إليسو على أنَّها معطِّلة لحزب العمال الكردستاني. لكن على المدى الطويل، من المرجَّح أن تؤدي مثل هذه المشاريع إلى تكثيف تهجير الأكراد داخل تركيا وزيادة الدعم للجماعة هناك. يجري العراق مفاوضات مع تركيا لشراء معدات عسكرية مقابل زيادة تدفق المياه، وسحب القوات التركية من قاعدة بالقرب من الموصل. في هذه الصورة المعقدة، سيظل صراع حزب العمال الكردستاني والقضايا المرتبطة به نقطة نفوذ وخلاف في مناقشات تقاسم المياه بين تركيا والعراق.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أنَّه تاريخي كان المسؤولون الأتراك أكثر من راغبين في استخدام موقعها كدولة منبع للضغط على دول المصب للمشاركة في عمليات مكافحة حزب العمال الكردستاني أو القبول بها. على سبيل المثال، وقعت تركيا في عام 1987 اتفاقية مع سوريا اشترطت فيها صراحةً أنَّ إطلاق المياه على دمشق يعتمد على إنهاء دعم حزب العمال الكردستاني.

إيران

في سياق تغيُّر المناخ، تشمل الجوانب المهمة للعلاقة بين العراق وإيران تقاسم المياه واعتماد العراق على الواردات بأسعار معقولة من إيران واعتماد العراق على إمدادات الطاقة من إيران.

تُعدُّ إيران مصدراً حيوياً، ولكنَّها تنذر بالخطر فيما يتعلق بالمياه للمحافظات الجنوبية في العراق. يتدفق نهرا كارون والكرخة، اللذان ينبعان في غرب إيران، في نهر شط العرب بالقرب من البصرة. لكن إيران تقوم بصورة متزايدة بتحويل روافدها لتلبية احتياجاتها من المياه المنزلية. حذَّر وزير الموارد المائية، مهدي رشيد الحمداني، في مناسبات عديدة من أنَّ العراق يخطِّط لرفع دعوى قضائية دولية ضد إيران؛ بسبب قطع إمدادات المياه، والطعن في بناء البنية التحتية الإيرانية على الأنهار التي تتدفق إلى العراق. كما هدَّد برفع قضية إيران إلى محكمة العدل الدولية، أو رفع قضية أمام هيئات حقوق الإنسان مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. في كانون الأول، زعم الوزير أنَّ العراق كان يتلقى (10%) فقط من تدفقات المياه التي تلقاها في السابق من إيران، وقال إنَّ الوزارة «أكملت جميع الإجراءات الفنية والقانونية للدعوى القضائية» وأعدت تقريراً من ثماني صفحات

أعدَّته لجنة من الخبراء بخصوص انتهاكات إيران.

ومع ذلك، يبدو أنَّ العراق لم يتخذ مثل هذا الإجراء الدولي، وسيكون من المستحيل تقريباً على بغداد أنَّ تتبُّع أي عملية من هذا القبيل على أرض الواقع، نظراً لتأثير إيران الواسع على النخبة السياسية في العراق. على أي حال، يرفض المسؤولون الإيرانيون الاتهام بأنَّ طهران لديها إمداد محدود بالمياه لجارتها، وطلب بعضهم من العراق التركيز على محدودية تدفق المياه من تركيا. أخبر مستشار رفيع المستوى للحكومة العراقية المؤلفة أنَّه مع أنَّ الحمداني كان صريحاً في انتقاده لإيران، إلا أنَّ هذ التصريحات ليست سوى مسرحيات سياسية في المقام الأول تبرز في أوقات الخلاف الداخلي في العراق. ووجد الوزير، المقرَّب سياسياً من التيار الصدري، أنَّه من الملائم توجيه مثل هذه الانتقادات جزئياً بسبب تدهور سمعة إيران بين الجمهور العراقي.

كما أنَّ الواردات الغذائية تمثِّل عاملاً مهماً في هذه العلاقة. يتهم ناشطون إيران بتعطيش العراق عمداً من المياه؛ لتدمير القطاع الزراعي في البلاد، وإغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية الإيرانية. وقد أدَّت هذه المزاعم إلى دعوات من منظمات المجتمع المدني لمقاطعة البضائع الإيرانية، في حين استهدفت احتجاجات تشرين (بعنف أحياناً) رموز النفوذ الإيراني في العراق، بما في ذلك السفارات والقنصليات. في سياق العقوبات الدولية الشديدة المفروضة على الاقتصاد الإيراني، كان سوق العراق مصدراً حيوياً للسيولة لطهران. كما جعل قلة المحاصيل وفشلها، وتراجع غلة المنتجين العراقيين اعتمادَ الأسواق العراقية على المواد الغذائية التي تصدِّرها إيران أرخص وأكثر موثوقية، ممَّا زاد من اعتماد العراق على جارته الكبيرة.

كما تفاقم الغضب العام في موجات الحر في الصيف حينما أوقفت إيران بصورة دورية تزويد العراق بالطاقة؛ بسبب فواتير الكهرباء غير المسدَّدة. ورافقت الاحتجاجات على انقطاع الكهرباء عام 2018، إشعال المتظاهرين لوحات إعلانية لشخصيات إيرانية ومكاتب الأحزاب السياسية المرتبطة بإيران في مشاهد تكرَّرت بشراسة شديدة في احتجاجات تشرين.

الدافع وراء الغضب العام هو الرأي السائد بأنَّ الجماعات السياسية والجماعات المسلحة العراقية القوية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإيران لدرجة أنَّها تعطي الأولوية لإيران على المصالح العراقية. كما لوحظ أنَّ العراق بلد معرَّض بصورة خاصة لتأثيرات تغيُّر المناخ، وغير مستعد للتعامل مع هذه الآثار. ليس من المستبعد أن يضاعف الفاعلون الإيرانيون جهودهم لاستخدام الجماعات السياسية

والمسلحة العراقية لقمع معارضة المجتمع المدني المحلية التي تسعى إلى التعويض عن هذه الآثار. إذا اتخذ العراق خطوات أكثر تضافراً نحو معالجة نقط الضعف المناخية، فإنَّ هذه الخطوات سوف تزيل متغيراً واحداً يعقد علاقته الأوسع مع إيران.

حكومة إقليم كردستان

هناك توترات سياسية منتظمة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية في بغداد. سعت حكومة إقليم كردستان في مناسبات عديدة إلى استخدام موقعها كأرض منبع كنقطة ضغط في المفاوضات مع بغداد. على سبيل المثال، حينما تنشأ خلافات بشأن الميزانية مع الحكومة الفيدرالية. اقترح المسؤولون الأكراد في بعض الأحيان خفض تدفق المياه إلى العراق، بما في ذلك في عامي 2014 و2020، حتى أنَّهم وصفوا المياه بأنَّها «ورقة رابحة قوية». في نزاع على الثروة الحيوانية في عام 2016، أثارت التهديدات الكردية بحجب المياه ردَّ فعلٍ غاضب من بغداد، إذِ اتهمت الحكومة الفيدرالية حكومة إقليم كردستان بتقويض حقوق الإنسان وانتهاك الدستور العراقي.

أصبح تقاسم المياه أيضاً نقطة اشتعال في المناطق المتنازع عليها. على سبيل المثال، سبق للمزارعين العرب في كركوك أن اتهموا السلطات الكردية بتعمُّد قطع المياه عن مزارعهم لإجبارهم على ترك أراضيهم. كما أُبْلِغَ عن توترات داخل المجتمع بين العرب والتركمان والأكراد بشأن المياه في كركوك في الماضي. كانت المنطقة تحت السيطرة الفيدرالية منذ استفتاء الاستقلال الكردي عام 2017، والمواجهة العسكرية اللاحقة. ومع ذلك، ما تزال الأرض محل نزاع، وفي أي تصعيد مستقبلي يمكن أن تكون المياه نقطة نفوذ ونزاع.

كما هو الحال مع العلاقة مع تركيا، تنهض البنية التحتية بدور في غاية الأهمية، إذ أعربتِ الحكومة الفيدرالية عن غضبها من حكومة إقليم كردستان لمتابعتها بناء السدود دون موافقتها. في نيسان 2022، اشتكت وزارة الموارد المائية في بغداد من أنَّ حكومة إقليم كردستان، ومن دون علمها وقَّعت اتفاقية مع شركة صينية لبناء أربعة سدود جديدة. حدث ذلك في سياق التوترات المتصاعدة بين أربيل وبغداد بعد أن قضت المحكمة الاتحادية العليا بأنَّ تصدير حكومة إقليم كردستان للنفط والغاز تصرف غير دستوري، ممَّا تسبَّب في حالة من الذعر والغضب في حكومة الإقليم. نظراً لأنَّ الحكومة الفيدرالية بدأت الآن في اتخاذ إجراءات لتنفيذ قرار المحكمة، فمن المرجَّح أن تستخدم حكومة إقليم كردستان سيطرتها على تدفقات المياه في المنبع كنقطة ضغط في المفاوضات المستقبلية.

العلاقات الإقليمية الأخرى

شارك العراق في الحوارات الإقليمية حول الإجراءات المنسَّقة المحتملة للحد من تأثير العواصف الترابية. وكان الحمداني قد أعلن عن عقد اجتماع في بغداد مع إيران وتركيا لبحث موضوع المياه، مع عدم تحديد موعد حتى الآن. مثل هذه المبادرات الإقليمية هي طريقة مهمة لمعالجة قضية تغيُّر المناخ، وبناء فهم أعمق عن تأثيرها المشترك والحاجة إلى التعاون الإقليمي بدلاً من التنافس. كما أنَّ قضية تغيُّر المناخ تحدث في وقت ينهض فيه العراق بدورٍ رئيسٍ في الجمع بين مختلف دول المنطقة من أجل الحوار السياسي والأمني. يمكن لبغداد أن تعمل على توسيع مثل هذه المبادرات لتشمل توجهات الدول الإقليمية للتخفيف من تأثير تغيُّر المناخ.

الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل مصلحة العراق

يجب على الحكومة العراقية بذل مزيد من الجهد لإدارة التنافس على المياه بين مؤسسات الحكومة المحلية. ويمكنها فعل ذلك عن طريق إنشاء إطار للتنسيق لضمان التوزيع العادل للمياه، ربما بناءً على تقييم واضح ومحقَّق بصورة مستقلة لاحتياجات كل منطقة. يجب أن يحتوي هذا أيضاً على آليات تسوية المنازعات للمساعدة في تقليل التوترات المتعلقة بالمياه بين السلطات المحلية المختلفة.

يجب على المؤسسات المالية العراقية –على وجه الخصوص، وزارة المالية وهيئة مكافحة الفساد والهيئات التابعة– مضاعفة الجهود؛ لتحسين بيئة الاستثمار في العراق. سيكون هذا أمراً حاسماً في مساعدة الاقتصاد على التكيُّف مع التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري. يجب التركيز بصورة خاصة على خلق بيئة إيجابية للاستثمارات في مجال الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك تدابير لفهم إمكانيات الطاقة الخضراء في العراق ورسمها. وينبغي أن يتماشى ذلك مع الاعتراف بأنَّ الفساد متجذر بعمق في البلاد؛ سيكون تحسين بيئة الاستثمار عملية طويلة الأمد وبطيئة.

يجب على الجهات العراقية الفاعلة التعامل مع أي حوارات بشأن المياه أو مفاوضات متعلقة بالمناخ بحسن نية، بما في ذلك عن طريق كبح التصريحات والتهديدات القانونية غير الضرورية ضد جيران العراق بشأن انتهاكات المياه. يجب على المسؤولين الامتناع عن استخدام هذه القضية لتحريض قواعدهم السياسية الشعبية، وبدلاً من ذلك التعامل مع أي مخاوف عن طريق القنوات الدبلوماسية الرسمية. وهذا من شأنه أن يحمل وزناً سياسياً أكبر ويمنع كل قضية تمس العراق وتسييسها، وليس فقط قطاعات معينة من المجتمع.

أخيراً، يجب على الحكومات المحلية والوطنية تنظيم حملات لتوعية الجمهور بالتأثير المحتمل لتغيُّر المناخ، وبخطورة موقف العراق. يجب أن تهدف مثل هذه الحملات إلى صناعة توافق في الآراء حول معالجة القضية، ومن ثَمَّ دفع الأعضاء الأكثر تردداً من النخبة السياسية إلى العمل. على الأحزاب السياسية والأفراد المرتبطين بحركة الاحتجاج، الذين فاز بعضهم بمقاعد برلمانية في تشرين الأول، أن يضعوا مثل هذه القضايا في مقدمة مواقفهم السياسية. وهذا من شأنه أن يساعد في توليد الزخم وكذلك تقديم حل لبعض أزمات الخدمات الاجتماعية والعامة التي خيبت أمل كثير من الجمهور العراقي.

الإجراءات التي يجب أن تتخذها أوروبا

تلتزم الدول الأوروبية بدعم الاستقرار في العراق، وستكون معالجة تأثير تغيُّر المناخ مساهمة مهمة من أجل هذه الغاية. يمكن للأوروبيين تقديم خبرات متخصصة لدعم العراق للتعامل بصورة أفضل مع المشاكل المتعلقة بالمناخ. لكن يجب عليهم أيضاً تأكيد أهمية إعطاء الأولوية السياسية المحلية للقضية، وإشراك الجمهور إشراكاً مباشراً في المسائل المناخية، وتعزيز الحوكمة الداخلية، وتنويع الاقتصاد، ومتابعة الحوارات الإقليمية بصورة أكثر تأكيداً.

التأثير السياسي

في المقام الأول، وعلى المستوى السياسي، يمكن للدول الأوروبية أن تشجع الأحزاب العراقية على تشكيل حكومة جديدة. يجب عليهم البحث عن الفرص السانحة ضمن مجال سير عملية تشكيل حكومة جديدة لحث القادة السياسيين على تبني أجندة مناخية جادة وتمويلها. بصفته شريكاً وثيقاً للعراق، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يأخذ زمام المبادرة في هذا الصدد، مع تقديم خبرته أيضاً في وضع السياسات.

يجب على الاتحاد الأوروبي إضفاء الطابع الرسمي على قضية تغيُّر المناخ بوصفه جزءاً أساسياً من مشاركته في العراق. مع أنَّها رائدة في هذه القضية، إلا أنَّ القليل من وثائق الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية حول العراق تُشير صراحةً إلى تغيُّر المناخ، بما في ذلك اتفاقية الشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق واستنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن العراق. تعترف الدول الفردية مثل السويد رسمياً بالتداعيات السياسية والاجتماعية للتغيير البيئي، ولكن لا يوجد إطار عمل مماثل للاتحاد الأوروبي. إنَّ جعل تغيُّر المناخ أولوية صريحة من شأنه أن يشجع الدول الأعضاء على

مواصلة العمل بشأن هذه القضية. كما يمكن للدول الأعضاء أن تنشر خبراتها ذات الصلة عند مساعدة العراق؛ على سبيل المثال، تركز الدبلوماسية الهولندية مع العراق على إدارة المياه والأغذية والزراعة.

يمكن أن ينظر الاتحاد الأوروبي أيضاً في توسيع دور البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي في العراق، والتي فوضت حالياً لتقديم المشورة للمسؤولين في مكتب مستشار الأمن القومي ووزارة الداخلية بشأن الإصلاح الأمني. يمكن أن يشمل الدور الموسع لبعثة الاتحاد الأوروبي في دارفور إنشاء وحدة محدَّدة مهمتها دعم الحكومة العراقية لتحديد الأخطار الأمنية المتعلقة بالمناخ ومعالجتها.

عند الضغط من أجل التزام سياسي من قبل اللاعبين العراقيين، يجب على الحكومات الأوروبية التنسيق والعمل مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى ذات التوجهات المماثلة. على سبيل المثال، فإنَّ المشروع المشترك بين المملكة المتحدة وكندا الذي أعلن عنه مؤخراً مصمم لمساعدة بغداد على تحقيق الأهداف التي تعهدت بها في اتفاقية باريس، من شأنه أن يوفر الزخم لعمليات التكيف. يجب على الحكومات استكشاف إنشاء مبادرات أخرى من هذا القبيل.

الاقتصاد والإصلاح

يمكن للدول الأوروبية أن تواصل تكثيف جهودها لتشجيع تنويع الاقتصاد العراقي، بما في ذلك تشجيع الاستثمار الخاص الأوروبي ونقل المهارات التقنية في مجال الطاقة الخضراء. يجب أن تستمر مجموعة من الجهات الفاعلة الأوروبية، بما في ذلك جمعيات الأعمال، في العمل مع الحكومة العراقية لتحسين بيئة الاستثمار في البلاد لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات الزراعة والطاقة الخضراء وإدارة المياه. يمكن أن يأخذ الاتحاد الأوروبي زمام المبادرة في هذا الصدد، وقد عقدت بالفعل ورش عمل مع أصحاب المصلحة العراقيين في إطار مشروع مبادرات مكافحة الفساد والتحكيم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يهدف إلى خلق بيئة استثمارية آمنة. يجب أن يوسع هذا العمل مع تركيز خاص إضافي على تسهيل الاستثمار الأخضر.

يمكن للدول الأوروبية تزويد القادة السياسيين العراقيين وكبار موظفي الخدمة المدنية بالدعم الفني والتدريب ونقل التكنولوجيا، لا سيَّما لتحديث تقنيات الري، وتعزيز قدرة المراكز الحضرية لمواجهة الهجرة الريفية. يمكن للدول الأوروبية أن تشرع بمبادرات استثمارية مشتركة لدعم إدخال مثل هذه التقنيات الجديدة. في هذا الصدد، يمكن للحكومة العراقية والمانحين الأوروبيين التعاون مع

منظمات المجتمع المدني المحلية لمساعدة المزارعين على تحقيق هذا التحول.

التوترات المحلية وأنظمة الإنذار المبكر

يمكن للدول الأوروبية أن تساعد بصورة مباشرة في تقليل التوترات المحلية الناتجة عن تغيُّر المناخ عن طريق توفير مساعدة محددة الهدف. على سبيل المثال، لن يكون لمشروع الاتحاد الأوروبي الذي أُعْلِنَ عنه مؤخراً لتحسين جودة المياه في البصرة عواقب بيئية إيجابية فحسب، بل قد يقلِّل أيضاً من الاستياء المدني في المدينة. وبالمثل، فإنَّ مبادرات الاستثمار الأوروبية المشتركة الجديدة تساعد المناطق الحضرية على تسهيل تقديم الخدمات والاستعداد لاستيعاب المهاجرين الريفيين يمكن أن تخفِّف التوترات المحلية، وتمنع نشوب النزاعات الأهلية.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل مع المزارعين في إدارة المياه أن تتعاون مع الكيانات الإعلامية الحكومية؛ لزيادة الوعي بين الجمهور العراقي حول أهمية الحفاظ على المياه وطرائق القيام بذلك.

الأهم من ذلك، أنَّ الجهود الأوروبية لإقناع الحكومة العراقية بإعطاء الأولوية للري المائي يمكن أن يكون لها تأثير حقيقي على الخيارات التي تتخذها -إذا وضع الأوروبيون هذا (وربما إجراءات أخرى) من حيث مساعدة العراق على حماية سيادته. من المرجَّح أن تحظى أفكار «استعادة مكانة العراق في المنطقة» بمقبولية النخبة السياسية، والجمهور على حدٍّ سواء.

الدعم الإقليمي

تستطيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل هولندا والسويد، تقديم خبرة خاصة في مجال إدارة المياه، ويمكن للجهات الفاعلة الأوروبية الأخرى دعم الحكومة العراقية للتفاوض بشأن اتفاقيات تقاسم المياه العادلة مع تركيا وإيران. مع أنَّ هذا العمل من المحتمل أن يكون جهداً معقداً وطويل الأمد، إلا أنَّه يمكنهم فعل ذلك عن طريق تقديم تدريب على التفاوض لأصحاب المصلحة العراقيين المكلفين بمناقشة الموضوع مع شركائهم الأتراك والإيرانيين. يمكنهم أيضاً دعم عمليات التفاوض التي تحدث، بما في ذلك عن طريق توفير الوساطة إذا طُلِبَ منهم القيام بهذا الدور.

إذا اتخذ العراق خطوات حقيقية للحفاظ على المياه، يمكن أن تساعد الدول الأوروبية في التوسُّط في تجديد الحوار بين تركيا والعراق حول تقاسم المياه، ويمكن أن تشجع كلا الطرفين على

فصل قضية المياه عن نقاط الصراع الأخرى، مثل الغارات التركية عبر الحدود على حزب العمال الكردستاني. يجب على الدول الأوروبية أيضاً دعم وتشجيع الحوارات الإقليمية حول مجموعة متنوعة من المبادرات المتعلقة بالمناخ، والتي من شأنها أن تعود بفوائد كبيرة على المدى المتوسط.

https://ecfr.eu/publication/early-warning-how-iraq-can-adapt-to-climate-change/